

الأراضي الفلسطينية المحتلة

ظلت الأوضاع داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة بالغة الترددي، تحت وطأة الانتهاكات المتواصلة من جانب سلطات الاحتلال الإسرائيلي، وحكومتها حركتي فتح وحماس في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي.

شهد عام 2011 انفراجاً جزئياً محدوداً في ملف الأسرى والمعتقلين داخل مراكز الاعتقال الإسرائيلية عبر مبادلة الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط بنحو ألف من الأسرى الفلسطينيين. فيما واصلت إسرائيل حصارها الجائر وعقابها الجماعي لسكان "أسرى" للعام الخامس، واستقطاع المزيد من الأراضي لصالح مشروعاتها الاستيطانية وتوسيع نطاق المناطق العازلة.

ظل الحق في الحياة محلاً لانتهاكات واسعة، تحت وطأة الحصار واستمرار القصف الإسرائيلي على المدنيين، وأعمال القتل خارج نطاق القانون، والتصفية الجسدية لمن تعتبرهم إسرائيل منخرطين في أعمال عسكرية ضدها أو ضد مستوطناتها. وقد اقترنت الانتهاكات الإسرائيلية باعتداءات متزايدة على الصحفيين والإعلاميين الفلسطينيين ونشطاء حقوق الإنسان، في الضفة الغربية والقدس.

واستمرت أجهزة الأمن التابعة لحكومة رام الله في الضفة الغربية، ونظيرتها التابعة لسلطة حماس في قطاع غزة، في ارتكاب الانتهاكات ذاتها بحق الخصوم كل في نطاقه؛ ومن ثم فقد ظل المحسوبون على حركة فتح، بما في ذلك المؤسسات الصحفية والإعلامية والأهلية والعاملون بها، هدفاً للقمع من جانب سلطة حماس، مثلما ظل أنصار حماس والمؤسسات المحسوبة عليها هدفاً لقمع مماثل في الضفة الغربية. وهو ما انعكس بصورة فادحة على حريات التعبير والتجمع السلمي والعمل الجمعياتي، فضلاً عن استمرار ترددي وضعية المعتقلين لدى كل طرف. غير أنه يتعين الإشارة إلى أن وتائر الانتهاكات ظلت أكثر كثافة داخل قطاع غزة، مقارنةً بمثلتها في الضفة الغربية. ويلفت النظر هنا أن حالات الوفاة الناجمة عن التعذيب، انحصرت فقط خلال هذا العام داخل قطاع غزة وتساءل عنها أجهزة أمن حماس، كما احتكر قضاء حماس إصدار أحكام تعسفية بالإعدام على عدد من الأشخاص.

ورغم أن اتفاق المصالحة بين حركتي فتح وحماس تعود إلى مايو 2011، فإنه لم يؤد إلى تغيير جوهرى في وضعية حقوق الإنسان في الضفة وغزة، مثلما لم يؤد لإنهاء الانقسام وتشكيل حكومة وحدة وطنية وإصلاح القطاع الأمني ومرفق العدالة.

أولاً: انتهاكات حقوق الإنسان من جانب سلطات الاحتلال الإسرائيلي

الاعتقال التعسفي والتعذيب:

ظل الآلاف من الفلسطينيين رهن الأسر أو الاعتقال التعسفي داخل السجون الإسرائيلية. وحتى أبريل 2011 كانت مراكز الاعتقال الإسرائيلية تضم قرابة ستة آلاف أسير، بينهم عشرات الأسرى العرب من جنسيات مختلفة، ولم يتعد من صدرت أحكاماً بسجنهم أكثر من 820 أسيراً.

وسجلت التقارير في ذلك الوقت أن قائمة الأسرى والمعتقلين تضم 37 امرأة و245 طفلاً، من بينهم 180 معتقلاً إدارياً. كما تعرض عدد من المعتقلين والأسرى للتعذيب والإهمال الطبي والعزل الانفرادي، والحرمان من الزيارات والتعليم، وسوء الأوضاع المعيشية داخل مراكز الاعتقال.¹ تشمل وسائل التعذيب البدني والنفسي الإهانات والضرب والسحل والتهديد بالقتل والاعتصاب واعتقال ذوي المعتقلين، فضلاً عن الحرق بواسطة أعقاب السجائر المشتعلة، والمنع من النوم، والإجبار على الوقوف لفترات طويلة، والحرمان من العلاج وتأدية الشعائر الدينية.²

في 7 يونيو اعتقدت سلطات الاحتلال في محافظة نابلس بالضفة الغربية أحمد الحاج علي عضو المجلس التشريعي الفلسطيني، ومصطفى النشار القيادي في حركة حماس.³ وفي مطلع ديسمبر، شنت حملة اعتقالات واسعة النطاق ضد كوادر الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وحركة حماس،

¹ - يوم الأسير الفلسطيني 17 أبريل وزارة الأسرى والمحربين: (6) آلاف أسير في سجون الاحتلال بينهم (37) أسيرة و(245) طفلاً و(180) معتقلاً إدارياً و(12) نائباً، وزارة الأسرى والمحربين في السلطة الوطنية الفلسطينية، 16 أبريل 2011.

<http://www.palestinebehindbars.org/ferwana13ap2011.htm>.

- معلومات ميدانية.

² اسرائيل تستخدم أكثر من مئة وسيلة تعذيب بحق الأسرى، مركز الأسرى للدراسات، 26 يونيو 2011،

<http://www.anhri.net/?p=34211&print=1>

³ اقتحام مكاتب نواب حماس في نابلس، اعتقال النائب "الحاج علي" والقيادي "النشار"، فلسطين أونلاين، 7 يونيو 2011، <http://www.felesteen.ps/details/20864/%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%82%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%A6%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%A7%D8%AC-%D8%B9%D9%84%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%86%D8%A7%D8%B1.htm>

بينهم أيمن دراغمة النائب بالمجلس التشريعي؛ أيمن دراغمة من كتلة التغيير والإصلاح (حماس)، ليرتفع عدد النواب الذين ظلوا رهن الاعتقال حتى نهاية العام إلى 24 نائباً، أغلبهم من حماس.⁴ وقد شهد ملف الأسرى خلال العام انفراجاً جزئياً، نتيجة التوصل لاتفاق بمبادلة الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط الأسير لدى حماس بنحو ألف أسير فلسطيني.⁵

قصف المدنيين والقتل خارج نطاق القانون:

واصلت قوات الاحتلال أعمال القصف الصاروخي والمدفعي على مناطق مختلفة من قطاع غزة، مما ألحق أضراراً فادحة بأرواح المدنيين وممتلكاتهم. واستمرت أعمال القتل خارج نطاق القانون عبر الاغتيال أو التصفية الجسدية لمن تصنفهم قوات الاحتلال باعتبارهم من الضالعين في أعمال عسكرية ضد إسرائيل. خلال الربع الأول من العام، أدت أعمال القصف إلى مصرع 10 أشخاص بينهم 5 أطفال.⁶ وفي أبريل أدى القصف الإسرائيلي المتكرر للمناطق السكنية في قطاع غزة إلى مصرع 16 شخصاً، بينهم طفل وسيدتان.⁷

وفي 18 أغسطس أطلقت طائرات إسرائيلية صاروخين، استهدفاً مجموعة من قادة لجان المقاومة الشعبية بمحافظة رفح، مما أدى إلى مصرع 5 منهم وطفل. وفي 24 أغسطس لقي إسماعيل زهدي الأسمر القيادي في سرايا القدس (الجناح العسكري لحركة الجهاد الإسلامي) مصرعه، بعد

⁴ قوات الاحتلال تشن حملة اعتقالات ضد قادة وكوادر الجبهة الشعبية وحركة حماس في الضفة الغربية، اقتحام مكاتب نواب كتلة الإصلاح والتغيير في طولكرم، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 7 ديسمبر 2011.

http://www.pchrgaza.org/portal/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=9225:2011-12-07-10-54-35&catid=39:2009-11-24-06-31-29&Itemid=194

- المركز يدين اعتقال قوات الاحتلال النائب في المجلس التشريعي الفلسطيني د. أيمن دراغمة، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 15 ديسمبر 2011.

http://www.pchrgaza.org/portal/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=9271:2011-12-15-09-49-34&catid=39:2009-11-24-06-31-29&Itemid=194

⁵ فروانة : (453) أسيراً من المفرج عنهم في الدفعة الثانية هم من الشباب والأطفال، فلسطين خلف القضبان، 20 ديسمبر 2011.

<http://www.palestinebehindbars.org/ferwana20dec2011.htm>

⁶ تقرير ميداني ربع سنوي حول انتهاكات حقوق الإنسان الإسرائيلية يغطي الفترة من 1 يناير 2011 إلى 31 مارس 2011، مركز الميزان لحقوق الإنسان.

www.mezan.org/upload/12002.pdf

⁷ انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي لقواعد القانون الدولي الإنساني في تعاملها مع المدنيين في قطاع غزة خلال شهر أبريل 2011، مركز الميزان لحقوق الإنسان.

www.mezan.org/upload/12101.pdf

أن قصفت طائرة إسرائيلية سيارته بمدينة رفح. واستهدف قصف مماثل معتز باسم حمدان بسرايا القدس أيضاً، مما أدى إلى مصرعه هو وشقيقه وأحد أطفاله.⁸

تواصل الحصار والعقاب الجماعي لسكان غزة:

ظلت السلطات الإسرائيلية للعام الخامس تواصل حصارها لقطاع غزة، الذي يشكل نوعاً من العقاب الجماعي لسكان القطاع البالغ عددهم 1.6 مليون نسمة. ورغم المزاعم التي أطلقتها إسرائيل منذ منتصف عام 2010، فإن تغييراً جوهرياً لم يطرأ على حركة المعابر التي تتحكم في إغلاقها إسرائيل. ورغم ارتفاع كمية الواردات المسموح بدخولها للقطاع عن ذي قبل، فإن معظمها ينحصر بالمواد الغذائية والسلع الاستهلاكية، فيما يحظر دخول معظم السلع الأساسية والمواد الخام و مواد البناء والمعدات الصناعية؛ ومن ثم فقد ظلت عملية إعادة إعمار غزة متوقفة. واستمر تدهور الأوضاع الإنسانية وحقوق السكان الاقتصادية والاجتماعية جراء الحصار المتواصل.

ومع أن سلطات الاحتلال كانت قد سمحت بصورة جزئية بتشغيل معبر المنطار، الذي يعد أكبر معابر القطاع التجارية، إلا أنها عادت لإغلاقه في مارس 2011، ليصبح معبر كرم بن سالم - غير الملائم للأغراض التجارية- هو المعبر الرئيسي الوحيد الذي يسمح فيه بعبور البضائع.

تواصل إسرائيل في الوقت ذاته حصارها البحري على قطاع غزة، وحرمان الصيادين من الوصول إلى مورد رزقهم، حيث يكونون عرضة لمخاطر جسيمة، تشمل إطلاق النار عليهم أو القتل في عرض البحر، أو المطاردة والاعتقال. وخلال العام لقي صياد مصرعه وأصيب 11 آخرون، كما اعتقل 24 صيادا، فضلا عن مصادرة وإتلاف قوارب ومعدات الصيد. وتواصل إسرائيل توسيع نطاق المناطق العازلة داخل القطاع على حساب الأراضي الزراعية وآبار المياه، وتفرض قيوداً على دخول هذه المناطق. وقد لقي 77 فلسطينياً مصرعهم، وأصيب أكثر من 300 آخرين خلال الفترة من يونيو 2010 حتى نوفمبر 2011، نتيجة عمليات التوغل في المناطق العازلة، واستهداف سكانها.⁹

⁸ انتهاكات قوات الاحتلال الاسرائيلي لقواعد القانون الدولي الإنساني في تعاملها مع المدنيين في قطاع غزة خلال شهر أغسطس 2011، مركز الميزان لحقوق الإنسان.

www.mezan.org/upload/12785.pdf

⁹ "قطاع غزة: حصار لم يتوقف وإعمار لم يبدأ"، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 21 ديسمبر 2011.

وقد استمر سقوط القتلى داخل الأنفاق بين غزة ومصر، التي شيدها سكان القطاع تحت الأرض لتهرب السلع ونقل الوقود للقطاع المحاصر. وبلغ عدد القتلى نحو 17 قتيلاً خلال الشهور التسعة الأولى من عام 2011.¹⁰ وقتل ثلاثة آخرون خلال شهر أكتوبر.¹¹

انتهاكات حرية الرأي والتعبير:

تواصلت اعتداءات قوات الاحتلال الإسرائيلي على الصحفيين والطواقم الإعلامية أثناء أداء واجبهم المهني، وتعرض بعضهم للاحتجاز أو الاعتقال الإداري.

في 4 فبراير 2011، ألقت قوات الاحتلال القنابل الصوتية والغاز المسيل للدموع بصورة مباشرة على ستة من الصحفيين والمراسلين أثناء تغطيتهم لقمع قوات الاحتلال لمجموعات من الشباب الفلسطيني في منطقة باب العمود بمدينة القدس، مما أدى إلى إصابة مصور بوكالة الأنباء اليابانية بحروق.¹²

وفي 25 فبراير، استهدفت قوات الاحتلال صحفيين آخرين بالخليل، مما أفضى إلى إصابة مصورين لوكالة الأنباء الفرنسية والتلفزيون الألماني، أحدهما برصاصة مطاطية.¹³ كما اعتقلت

http://www.pchrgaza.org/portal/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=9290:-q-q-&catid=96:2009-12-29-09-16-15&Itemid=173

¹⁰ 17 قتيلاً خلال العام الجاري وعدد القتلى يرتفع إلى (197) قتيلاً منذ العام 2006، مركز الميزان يطالب المجتمع الدولي بالتحرك لرفع الحصار المفروض على قطاع غزة، مركز الميزان لحقوق الإنسان، 25 سبتمبر 2011.

http://www.mezan.org/ar/details.php?id=12602&ddname=tunnel&id2=9&id_dept=9&p=center

¹¹ التقرير الشهري حول الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان والحريات في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، أكتوبر 2011.

[http://home.ichr.ps/ar/1/5/595/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%AA%D9%85%D9%88%D8%B2-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86.htm](http://home.ichr.ps/ar/1/5/595/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%AA%D9%85%D9%88%D8%B2-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%AA%D9%85%D9%88%D8%B2-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86.htm)

¹² انتهاكات الحريات الإعلامية في الأراضي الفلسطينية المحتلة خلال شهر كانون الثاني 2011 مدى: بداية عام غير مبشرة بانفراج في الحريات الإعلامية في فلسطين، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية(مدى)، 7 فبراير 2011.

<http://www.anhri.net/?p=23617>

¹³ انتهاكات الحريات الإعلامية خلال شهر فبراير 2011، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى)، 8 مارس 2011.

سلطات الاحتلال في الوقت ذاته مراسل "الجزيرة توك" محمود الجعبري، أثناء تغطيته لمسيرة تضامنية مع أسر الشهداء بمدينة الخليل. وتعرض الجعبري لاعتداءات بالضرب والشتم، وظل رهن الاحتجاز حتى 3 مارس.¹⁴

وفي 21 أبريل اعتقل الباحث والكاتب أحمد قطامش.¹⁵ وفي الشهر التالي اعتقل الصحفي وليد خالد، رئيس تحرير جريدة "فلسطين" الغزاوية.¹⁶

وفي 15 مايو أصيب المصور الصحفي محمد عثمان بإصابات خطيرة، بعد مسيرة فلسطينية في ذكرى النكبة.¹⁷

وفي يوليو تلقى نواف العامر مدير البرامج في فضائية "القدس" حكماً يقضي بسجنه لمدة 5 أشهر، بعد اعتقاله إدارياً في 28 يونيو.¹⁸

وفي 21 أغسطس اعتقل عامر أبو عرفة مراسل وكالة "شهاب" الإخبارية بالخليل لمدة ستة أشهر، وأسيد عمارنة مصور فضائية الأقصى لمدة أسبوع.¹⁹

http://www.madacenter.org/mada/index.php?option=com_content&view=article&id=553:-2011&catid=81:-2011&Itemid=84

¹⁴ انتهاكات الحريات الإعلامية خلال شهر فبراير 2011، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى)، 8 مارس 2011.

http://www.madacenter.org/mada/index.php?option=com_content&view=article&id=553:-2011&catid=81:-2011&Itemid=84

¹⁵ -Palestinian facing indefinite detention، amnesty international، 6 may 2011.

<http://www.amnesty.org/en/library/asset/MDE15/024/2011/en/86c03f49-18ac-4845-a6a0-56518d294e16/mde150242011en.html>

¹⁶ انتهاكات الحريات الإعلامية في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال شهر مايو 2011، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى)، 7 يونيو 2011.

http://www.madacenter.org/mada/index.php?option=com_content&view=article&id=695:-----2011-&catid=81:-2011&Itemid=84

- وانظر أيضاً: اعتقالات جديدة بحق صحفيين فلسطينيين في إسرائيل، مراسلون بلا حدود، 23 نوفمبر 2011.

<http://www.anhri.net/?p=43678>

¹⁷ انتهاكات الحريات الإعلامية في الأرض الفلسطينية المحتلة خلال شهر مايو 2011، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى)، 7 يونيو 2011.

http://www.madacenter.org/mada/index.php?option=com_content&view=article&id=695:-----2011-&catid=81:-2011&Itemid=84

¹⁸ السلطات الاسرائيلية تحكم على الإعلامي نواف العامر بالسجن الإداري خمسة أشهر، مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية (سكايز)، 8 يوليو 2011.

<http://skeyes.wordpress.com/2011/07/08/6546546546546546>

¹⁹ مدى: انتكاسة جديدة لحرية الإعلام خلال الشهر الماضي، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى)، 8 سبتمبر 2011.

<http://www.anhri.net/?p=39072>

ثانيا: الانتهاكات الواقعة من أطراف السلطة الوطنية الفلسطينية

الاعتقال التعسفي والتعذيب

تواصلت الاعتقالات التعسفية، وممارسات التعذيب وإساءة معاملة المعتقلين والموقوفين بواسطة الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وغزة، بالرغم من اتفاق المصالحة، الذي أبرم في مايو 2011، الذي التزمت بمقتضاه حكومتا المنطقتين بإطلاق سراح جميع المعتقلين سياسيا لديهم.²⁴

وتشمل أساليب التعذيب الجسدي والنفسي في مراكز التوقيف والاعتقال في الضفة الغربية وقطاع غزة، الضرب المبرح على جميع أنحاء الجسم، وتعصيب العينين والشبح، وإطفاء السجائر في جسد المعتقل، وحلق الشعر والحبس الانفرادي، والتهديد بالاعتداء الجنسي أو القتل، والإجبار على الوقوف لساعات طويلة في البرد أو تحت حرارة الشمس. كما رصدت التقارير، وشهد قطاع غزة حالات وفاة يرجح وقوعها نتيجة للتعذيب.²⁵ وهي:

- عادل صالح رزق، الذي توفي بعد اعتقاله بأيام قليلة في أبريل 2011 على أيدي أفراد من جهاز الأمن الداخلي.
- حسن محمد الحميدي، الذي توفي بمستشفى الشفاء بغزة في غضون أسبوع واحد من اعتقاله بواسطة أفراد من شرطة المباحث الجنائية، بتهمة الاتجار في المخدرات.
- إبراهيم أكرم الأعرج، الذي توفي بعد يومين فقط من القبض عليه من قبل شرطة مكافحة المخدرات في 23 يونيو.²⁶

جدير بالذكر أن عددا ممن ألقى القبض عليهم بسبب مشاركتهم في أعمال احتجاج سلمية تطالب بإنهاء الانقسام الفلسطيني بين الضفة وغزة، قد تعرضوا عند القبض عليهم لاعتداءات بالضرب والشتم والإهانة، وأجبروا على التوقيع على تعهدات بالالتزام بالقانون، وإشعار وزارة الداخلية في حكومة غزة قبل المشاركة في تجمعات سلمية.²⁷ من الملفت للنظر أن الضغوط على النشطين في الحراك الشعبي ضد الانقسام في غزة لم تتوقف، بعد إعلان المصالحة، حيث تكرر استدعاؤهم

²⁴المصالحة الفلسطينية: تحرك، لكن مراوحة في المكان، تقرير الشرق الأوسط رقم 110، مجموعة الأزمات الدولية، 20 يوليو 2011.

<http://www.crisisgroup.org/ar>

²⁵تقرير حول ممارسات التعذيب في سجون ومراكز التوقيف التابعة للسلطة الفلسطينية، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 4 أكتوبر 2011.

<http://www.pchrgaza.org/files/2011/pchr-report-5-10-2011.pdf>

²⁶لمزيد من التفاصيل حول الحالات الثلاثة، انظر المرجع السابق.
²⁷المرجع السابق.

واستجوابهم تحت الضرب والتهديد، واتهامهم بتلقي تمويل من حركة فتح، لتقويض حكومة غزة، وقد عرف من بين من طالتهم إجراءات الملاحقة المتكررة الناشطان أسعد الصفاوي وسامر أبو رحمة والصحفي ماجد أبو سلامة، وعدد من كوادر حركة فتح، بينهم د. فايز أبو عيطة.²⁸

انتهاكات حرية التعبير:

استمر تدهور وضعية حرية التعبير، ولم تنعكس أجواء المصالحة بين فتح وحماس في تحسن ملموس عليها؛ إذ ظلت الحكومة في الضفة الغربية تمنع توزيع صحيفتي "فلسطين" و"الرسالة"، اللتين تصدران من قطاع غزة، فيما تمنع حكومة حماس في غزة دخول وتوزيع الصحف اليومية الثلاثة التي تصدر في الضفة الغربية وهي: "القدس" و"الحياة الجديدة" و"الأيام".²⁹

وتواصلت خلال العام في قطاع غزة انتهاكات شتى لحرية التعبير، شملت مصادرة أعمال أدبية واعتداءات واسعة النطاق، ضد الصحفيين أثناء تأدية عملهم المهني. بينما تعرض آخرون للاعتداء على حقهم في التعبير، بسبب آرائهم أو انتماءاتهم السياسية.

ففي يناير 2011 صادر جهاز المباحث العامة في غزة نسخاً من روايتي "وليمة لأعشاب البحر" للكاتب السوري حيدر حيدر، و"شيكاجو" للكاتب المصري علاء الأسواني، بدعوى مخالفة هذه الأعمال للشريعة الإسلامية.³⁰ وفي 17 فبراير مثّل سامح ديب رمضان المراسل الصحفي ومقدم أحد البرامج في إذاعة "صوت الشعب" للتحقيق أمام جهاز الأمن الداخلي بمدينة خان يونس، بسبب آرائه على شبكة التواصل الاجتماعي، وعبر برنامج الإذاعي. كما تعرض عدد من الصحفيين ومراسلي وكالات الأنباء للملاحقة والاعتداء بالضرب، ومصادرة معداتهم على أيدي أفراد الأمن، وعناصر ترتدي زياً مدنياً ومزودة بالعصي والهاويات، وذلك خلال تغطيتهم فعاليات 15 مارس

²⁸الأجهزة الأمنية في غزة تستدعي صحفيين وناشطين من شباب 15 مارس، وتحتجزهم وتضربهم، مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية (سكايز)، 27 يونيو 2011.

<http://skeyes.wordpress.com/2011/06/27/654654654654564>

- "حماس" تحتجز المتحدث باسم "فتح" في غزة فايز أبو عيطة، مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية سكايز، 16 يونيو 2011.

<http://skeyes.wordpress.com/2011/06/16/454545454545454>

²⁹- الحق في حرية الرأي والتعبير والحق في التجمع السلمي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 11 ديسمبر 2011.

<http://www.pchrgaza.org/files/2011/freedom-2011.pdf>

³⁰- التقرير الشهري حول الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان والحريات في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، يناير 2011.

<http://ichr.ps/pdfs/HRV12011.pdf>

للحراك الشعبي السلمي، لإنهاء الانقسام الفلسطيني. وبعد أربعة أيام، داهمت سلطات الأمن مكاتب التلفزيون الفرنسي، والياباني، وإذاعة "المنابر" المحلية، ومكاتب لشركات متخصصة في الإنتاج الإعلامي بحثاً عن مصورين صحفيين أو آلات تصوير أو شرائط تسجيل. وعند مدهمة مكتب وكالة "رويترز" العالمية للأخبار، جرى تحطيم عدد من الأجهزة التلفزيونية وأجهزة الحاسوب.³¹ وفي 30 مارس تعرض الصحفيون والمراسلون الأجانب لاعتداءات من الشرطة، أثناء تغطيتهم قمع مسيرة سلمية في ذكرى يوم الأرض. وكانت السلطات في غزة قد استبقت فعاليات يوم الأرض بتوجيه تحذيرات للمكاتب الصحفية ووسائل الإعلام من تغطية أي تجمعات أو مسيرات غير مصرح بها. وقد منعت حكومة حماس في سبتمبر الصحفي جون دونسيون مراسل هيئة الإذاعة البريطانية من الدخول إلى القطاع، بعد مطالبته بالتوقيع على تعهد بعدم الإساءة إلى حركة حماس، لكي يسمح له بالدخول.³²

وفي 25 أبريل ألقت شرطة حكومة "حماس" القبض على الصحفي يوسف عبد الرحيم وزميله المتدرب عمر خيرى البلعاوي، أثناء قيامهما بتصوير فيلم عن مدينة دير البلح، حيث خضعا للتحقيق أمام جهاز الأمن الداخلي قبل أن يتم إخلاء سبيلهما في ساعة متأخرة من اليوم نفسه. كما خضع للتحقيق في 19 مايو أمام الجهاز ذاته، الصحفي سلامة صلاح عطا الله مراسل قناة "فرانس 24" الفرنسية، وذلك بسبب مواد صحفية بثتها القناة الفرنسية.³³ كما تعرض للاستدعاء والاستجواب في أغسطس عدد من النشطاء المدونين والناشطين في الحراك الشعبي لإنهاء الانقسام، مثل إباء زرق البرعي، ومحمد كمال مطر، وأسعد علاء الصفاوي، وذلك إثر مشاركتهم في ندوات أو مؤتمرات عالمية خاصة بالمدونين، وقد تعرض الصفاوي للاحتجاز 48 ساعة، في حين صودرت أجهزة الحاسوب والهاتف النقال من الآخرين.³⁴ وتعرض الصحفي

³¹ - الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره.

³² "حماس" تمنع مراسل الـ"بي بي سي" من الدخول إلى غزة، وتُجبر آخرين على توقيع تعهدات "بعدم الإساءة إليها"، الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية (سكايز)، 30 سبتمبر 2011.

<http://skeyes.wordpress.com/2011/09/30/65456456465-2>

³³ - المرجع السابق.

³⁴ - المرجع السابق.

- وانظر أيضاً، غزة: يجب الكف عن مضايقة النشطاء "حماس" تقوم باستجواب واعتقال النشطاء الشباب ويقمع الاحتجاجات"، هيومان رايتس ووتش، 22 أغسطس 2011.

<http://www.hrw.org/ar/news/2011/08/22-1>

- وانظر أيضاً: تقرير سكايز عن انتهاك الحريات الإعلامية والثقافية في شهر أغسطس 2011، مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية "سكايز"، 8 سبتمبر 2011.

<http://skeyes.wordpress.com/2011/09/08/%d8%aa%d9%82%d8%b1%d9%8a%d8%b1-%e2%80%9c%d8%b3%d9%83%d8%a7%d9%8a%d8%b2%e2%80%9d->

فتحي محمود طويل بوكالة الأنباء الفلسطينية "وفا" للاحتجاز في 16 أغسطس أثناء تغطيته لوقفه احتجاجية ضد المجازر التي تشهدها سوريا، ثم أُلخِي سبيله في مساء اليوم التالي، بعد إجباره على التوقيع على تعهد بعدم المشاركة في فعاليات غير مرخص بها.³⁵

وفي 23 نوفمبر اعتقلت أجهزة أمن "حماس" المدون والناشط محمود البربار، بعد دعوته إلى تشكيل حكومة ظل شبابية، تستجيب لطموحات الشارع. كما جرى استجواب مدونين آخرين، بينهم أسعد الصطاوي وبشار بن علي ومحمد الشيخ يوسف.³⁶

وفي الأسبوع الأخير من نوفمبر، اعتقل الصحفي صلاح أبو صلاح والمراسل زياد عوض من وكالة "أسوار برس" الإخبارية، وهاني الأغا رئيس تحرير وكالة "النهار" الإخبارية، كما جرى استجواب منال خميس الصحفية في جريدتي "صوت النساء" و"الأيام الثقافية". وفسرت بعض التقارير هذه الإجراءات بأن حكومة حماس تصنفهم ضمن الموالين لحركة فتح، وتشك في أنهم على صلة باستخبارات حكومة رام الله.³⁷

أما في الضفة الغربية، فقد اعتقل جهاز الأمن الوقائي في قلقيلية في 16 يناير 2011 الكاتب عصام شاور، وأُخضع للتحقيق حول مقالات نشرها في صحيفة "فلسطين" الممنوعة من النشر والتوزيع في الضفة الغربية، ووجهت له النيابة العامة لاحقا اتهامات بالنيل من الوحدة الوطنية وتعكير صفاء الأمة. وقد ظل شاور رهن الاحتجاز التحفظي لنحو شهر، قبل أن يفرج عنه بكفالة مالية في 13 فبراير.³⁸

كما اعتقل جهاز الأمن الوقائي في 7 فبراير ممدوح حمامرة مراسل قناة "القدس" الفضائية، التي تبث من قطاع غزة، وتعرض لاستجواب حول عمله، ونصح بالبحث عن عمل لدى جهة أخرى،

[%d8%ad%d9%88%d9%84-](#)

[%d8%a7%d9%84%d8%a7%d9%86%d8%aa%d9%87%d8%a7%d9%83%d8%a7%d8%aa-](#)

[%d8%b9%d9%84%d9%89-%d8%a7%d9%84%d8%b3/](#)

³⁵ الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره.

³⁶ أمن "حماس"، يعتقل المدون والناشط محمود البربار في غزة، سكايز، 28 نوفمبر 2011.

<http://skeyes.wordpress.com/2011/11/28/87984984984987979>

³⁷ أمن "حماس" يعتقل صحافيين بتهمة "التعامل مع حركة فتح"، سكايز، 1 ديسمبر 2011.

<http://www.skeyesmedia.org/ar/News/Palestine/246>

³⁸ الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره.

وانظر أيضاً:

- تقرير "سكايز" حول انتهاك الحريات الإعلامية والثقافية في شهر فبراير 2011، مركز الدفاع عن الحريات الإعلامية والثقافية، سكايز، 9 فبراير 2011.

<https://skeyes.wordpress.com/2011/03/09/256696>

وأجبر قبل إخلاء سبيله على التوقيع على تعهد بعدم الإخلال بالنظام العام، والتوقف عن العمل لصالح قناة غير قانونية في الضفة الغربية.³⁹

وتعرض اثنان من أشقاء الصحفية مجدولين رضا حسونة للاعتقال لمدة ثلاثة أيام من جهاز الأمن الوقائي في أغسطس، بهدف الضغط على الصحيفة التي تعمل مراسلة لصالح جريدة "صوت الشباب"، الفلسطيني، وشبكة "إخباريات" الإلكترونية، والتي كانت قد رفضت الاستجابة لطلب استدعائها من جهاز الأمن الوقائي بمحافظة نابلس. وبحسب مجدولين، فقد سبق أن تلقت عدة تهديدات عبر الهاتف من أشخاص ادعوا أنهم يعملون لصالح أجهزة أمنية، بعد نشر تقريرها عن اعتصام لأهالي المعتقلين السياسيين في نابلس، وقيامها بتحقيقات صحفية حول الأخطاء الطبية في المستشفيات الفلسطينية.⁴⁰

وقد منعت عناصر أمنية الصحفية ابتهاج جمال منصور، التي تعمل لصالح مركز رصد الشرق الأوسط للإعلام، والمنسقة الإعلامية لمكتب نواب كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس في محافظة نابلس، من استكمال عملها في تغطية تجمع سلمي لأهالي المعتقلين السياسيين في 13 يونيو، وطلبت منها عناصر من الشرطة النسائية تسليم كاميراتها، وعندما رفضت جرى الاعتداء عليها بالضرب.⁴¹

قمع التجمعات والاحتجاجات السلمية:

تواصلت الضغوط على التجمعات العامة، من قبل حكومة رام الله في الضفة الغربية وحكومة غزة. وفرضت الحكومتان تدابير صارمة على عقد الاجتماعات تتجاوز حدود القانون، الذي يكتفي فقط بإخطار الجهات الرسمية، بينما تشترط الحكومتان الحصول على ترخيص رسمي قبل تنظيم اجتماعات أو فعاليات جماهيرية.

³⁹ - الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره.
- وانظر أيضاً: انتهاكات الحريات الإعلامية خلال شهر فبراير 2011، المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى)، 8 مارس 2011.

http://www.madacenter.org/mada/index.php?option=com_content&view=article&id=553:-2011&catid=81:-2011&Itemid=84

⁴⁰ الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره.
⁴¹ المرجع السابق.

ولكي تحول الأجهزة الأمنية في قطاع غزة، دون تنظيم حركة فتح احتفالاتها في مطلع يناير 2011 بالذكرى السادسة والأربعين لانطلاقها، قامت باستدعاء كوادر حركة فتح في أنحاء مختلفة من قطاع غزة، والتحقيق معهم واحتجازهم، مع تعريض بعضهم للضرب المبرح، والمعاملة المهينة.

وفي 11 فبراير قمعت أجهزة أمن حماس حركة الاحتجاج المطالبة بإنهاء حالة الانقسام الفلسطيني، حيث احتجزت عشرات من كوادر فتح في رفح وخان يونس ودير البلح. وفي اليوم المحدد للتظاهر اصطدم أنصار حركة حماس بالمتظاهرين في مدينة خان يونس، وتدخلت الشرطة لفض المظاهرة، واعتقلت عددا من المتظاهرين، الذين خضعوا للتحقيق حول المبادرة وأُفرج عنهم في اليوم التالي.⁴²

وعلى إثر الدعوة التي أطلقتها مجموعات شبابية للتظاهر في 15 مارس، ومطالبين الحكومتين في غزة والضفة الغربية بإنهاء حالة الانقسام السياسي الفلسطيني، شهد القطاع منذ منتصف فبراير تزايد إجراءات الاستدعاء والتحقيق والاحتجاز في أوساط النشطاء الشباب، وأجبر بعضهم على التوقيع على تعهدات بالالتزام بالقانون قبيل الإفراج عنهم.⁴³ وفي 15 مارس انتشر في شوارع غزة عدد كبير من الأشخاص بزي مدني، يحملون العصي والهراوات، حيث قاموا بهدم الخيام التي أقامها المتظاهرون من أجل الاعتصام. وقامت الشرطة بالتعاون مع هؤلاء الأشخاص بملاحقة واعتقال المتظاهرين والاعتداء على المتظاهرات والصحفيين بالضرب. وتكررت هذه الممارسات في اليوم التالي في مواجهة اعتصام مئات من الطلاب والطالبات داخل حرم جامعة الأزهر، الذي تم اقتحامه والاعتداء على المعتصمين بساحته. وفي اليوم ذاته اقتحم عدد كبير من الأشخاص المسلحين بالعصي والهراوات بمعاونة أفراد الشرطة حرم جامعة القدس أيضا، واعتدوا بالضرب المبرح على الطلاب والطالبات. كما شهدت الأيام التالية مواجهات عنيفة مماثلة مع بعض التجمعات الداعية لإنهاء الانقسام.⁴⁴ وقد تكررت ممارسات القمع المصحوبة بالاعتقال في أوساط المتظاهرين، خلال المسيرة التي تم تنظيمها، إحياء ليوم الأرض في 30 مارس.⁴⁵

⁴² المرجع السابق.

⁴³ المرجع السابق.

وانظر أيضاً: بيان صحفي صادر عن مؤسسة "الحق" بشأن الاعتداء على التجمعات والمسيرات السلمية في قطاع غزة، مؤسسة الحق، 16 مارس 2011.

<http://www.alhaq.org/atemplate.php?id=141>

⁴⁴ الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره.

⁴⁵ المرجع السابق.

ولم يسلم تجمع سلمي عفوي في 27 أبريل للاحتفاء بالمصالحة الفلسطينية من القمع أيضا، حيث اعتدت الشرطة على المشاركين في ساحة الجندي المجهول غرب غزة. واعتقلت 5 أشخاص اقتيدوا إلى أحد مقار المباحث العامة، قبل أن يخلي سبيلهم.⁴⁶

تجدر الإشارة إلى أن اعتصاما تضامنيا مع فعاليات الثورة الشعبية في مصر، تم فضه من قبل شرطة حماس في 31 يناير 2011، وأحيل ثمانية من المشاركين فيه للتحقيق، قبل أن يطلق سراحهم في اليوم نفسه، بعد التوقيع جبرا على تعهدات بعدم المشاركة في أي مظاهرات غير مرخصة. وفي 16 أغسطس اعتقلت أجهزة أمن حماس عددا من الأشخاص، بسبب مشاركتهم في وقفة احتجاجية للتضامن مع الشعب السوري.

وفي 31 مايو، عقب توقيع اتفاق المصالحة الفلسطينية، ومنعت شرطة حماس عقد مؤتمر نظمه ائتلاف شباب 15 آذار الداعي إلى المصالحة، حيث حاصرت الشرطة الموقع المحدد للمؤتمر، وقامت بتفريق المتجمعين بالضرب بالعصي والهرات، واعتقلت خمسة من الشباب أخلت سبيلهم لاحقا.⁴⁷

وقد شهدت الضفة الغربية انتهاكات مماثلة لحرية التجمع السلمي في مناسبات مختلفة. فقد منعت أجهزة الأمن تجمعا تضامنيا مع الثورة الشعبية في مصر برام الله في 2 فبراير 2011، واحتجزت بعض منظميه، بدعوى عدم الحصول على ترخيص، كما اعتدت بالضرب على المشاركين في تجمع تضامني مماثل في 5 فبراير. وفي 17 فبراير، تعرض طلاب المدارس لاعتداءات بالضرب لمشاركتهم في مسيرة سلمية في رام الله، تضامنا مع الثورة المصرية.

وفي 15 مايو -ذكرى النكبة الفلسطينية- تدخلت قوات الأمن لمنع مسيرة سلمية بمدينة الخليل، واعتدت بالضرب بالهرات على المشاركين. كما فضت الشرطة في 13 يونيو اعتصاما لأهالي المعتقلين، شارك فيه عدد من أعضاء المجلس التشريعي عن كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحركة حماس، واستخدمت أجهزة الأمن القوة لمنع مسيرات دعا إليها في مطلع يوليو حزب التحرير الإسلامي، إحياء للذكرى التسعين لانهاية الخلافة الإسلامية، وتعرض العشرات من أنصار الحزب للضرب والاعتقال في مدن الخليل وطولكرم ونابلس ورام الله.⁴⁸

⁴⁶ المرجع السابق.

⁴⁷ المرجع السابق.

⁴⁸ المركز يدين تفريق مسيرات حزب التحرير الإسلامي في الضفة، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 3 يوليو 2011.

http://www.pchrgaza.org/portal/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=8813:2011-07-03-12-04-09&catid=39:2009-11-24-06-31-29&Itemid=194

الضغوط على منظمات المجتمع المدني ومدافعي حقوق الإنسان:

فرضت السلطات في غزة مزيداً من القيود التحكيمية على عمل الجمعيات. ففي أغسطس كشف النقاب عن صدور قرار من مجلس الوزراء بغزة، يتضمن إدخال تعديلات على اللائحة التنفيذية لقانون الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية، من دون نشره في الجريدة الرسمية. وتلزم التعديلات جميع فروع الجمعيات والهيئات المحلية بموافاة الوزارة المختصة بأي مستندات، أو وثائق أو أوراق في حال طلبها، وتمنح الوزارة صلاحية متابعة أعمال ونشاطات فروع الجمعيات والهيئات، بدعوى التثبت من أن أموالها قد أنفقت في الأغراض المخصصة لها. كما أخضعت هذه التعديلات فروع الجمعيات والهيئات الأجنبية المسجلة في الأراضي الفلسطينية لكافة الأحكام، التي تخضع لها الهيئات والجمعيات المحلية بمقتضى القانون. وفي 2 أغسطس أصدرت الحكومة بغزة قراراً يحظر على الجمعيات الخيرية والمؤسسات غير الربحية تنفيذ أي مشروع ممول من جهة مانحة، إلا بعد موافقة وزارة الداخلية والأمن الوطني والأجهزة المختصة، الأمر الذي يشكل مخالفة جوهرية لقانون الجمعيات ذاته. كما أعلنت الإدارة العامة للشئون العامة والمنظمات غير الحكومية بوزارة الداخلية والأمن الوطني بقطاع غزة، تعليمات خاصة بشأن سفر المشاركين في برامج وأنشطة الجمعيات الأهلية، إلى الضفة الغربية أو أي دول أخرى. تلزم هذه التعليمات بمراجعة الإدارة قبل أسبوعين من السفر، وإحاطتها بالهدف من السفر وبيانات المشاركين والجهة المضيفة، وهو ما يفتقر لأي سند من قانون الجمعيات.⁴⁹

كما تعرض المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان إلى حملة تحريض بمشاركة وزارة الأسرى والمحررين وكتائب عز الدين القسام، بعد توقيع المركز في 24 يونيو على بيان مشترك يطالب بمعاملة الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليط، الذي تعتقله حركة حماس معاملة أسرى الحرب وفق القانون الدولي.⁵⁰

وخلال العام قامت حكومة حماس في غزة بإغلاق وحل عدد من الجمعيات؛ بينها جمعية الكشافة والمرشدات الفلسطينية، التي تلقت في فبراير 2011 قراراً من جهاز الأمن الداخلي بإغلاقها، بزعم عدم حصولها على ترخيص بالنشاط، برغم أن الجمعية تأسست، وحصلت على الترخيص

⁴⁹ تقرير حول الانتهاكات الفلسطينية للحق في تكوين الجمعيات في السلطة الفلسطينية، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، نوفمبر 2011.

http://www.pchrgaza.org/files/REPORTS/arabic/pdf_spi/ngo2.pdf

⁵⁰ تقرير حول الانتهاكات الفلسطينية للحق في تكوين الجمعيات في السلطة الفلسطينية، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره.

قبل انقسام السلطة الفلسطينية بين الضفة وغزة، وبموجبه تأسست لها خمسة فروع داخل محافظات غزة.⁵¹ كما أغلق جهاز الأمن الداخلي في غزة في 1 أبريل مقر جمعية "الباقيات الصالحات" شمال قطاع غزة، بعد يوم واحد من نشرها تقريراً تناول ظاهرة التشيع في غزة.⁵² وفي يوليو أصدر وزير الداخلية في حكومة غزة قراراً بحل جمعية "منتدى شارك الشبابي الخيري"، بدعوى عدم تحصل فرعها في غزة على ترخيص، رغم أن الجمعية مسجلة لدى وزارة الداخلية بالسلطة الوطنية منذ عام 2004، واختارت مقرها الرئيسي في القدس، ويحق لها بموجب الترخيص فتح فروع في الأراضي الفلسطينية، دون الحاجة للتسجيل من جديد.⁵³

وفي 30 أبريل استدعت أجهزة الأمن في غزة المحامي كارم محمود نشوان مدير مركز الديمقراطية وحقوق العاملين، وعدداً من موظفي المركز والنشطاء المدافعين عن حقوق العمال. عشية المسيرات المقررة للاحتفال بعيد العمال في اليوم التالي.⁵⁴ كما منعت الشرطة في قطاع غزة مؤتمراً حول الإعلام التفاعلي، نظمته شبكة "أمين" الإعلامية. ومنعت أيضاً مؤتمراً حول حقوق المرأة، نظمه المركز الفلسطيني لاستقلال المحاماة والقضاء "مساواة".⁵⁵

وفي الضفة الغربية تواصلت القيود التعسفية على عمل منظمات المجتمع المدني، استناداً للقيود التعسفية المعتمدة منذ اندلاع الصراع بين فتح وحماس عام 2007. حيث تقوم وزارة الداخلية بمراجعة جميع تراخيص الجمعيات والمؤسسات والهيئات الصادرة. وعلى الرغم من أن العام الحالي شهد توقيع اتفاق المصالحة بين فتح وحماس، فإن ذلك لم ينعكس على منظمات المجتمع المدني، حيث ظلت قرارات الحل التي طالت 103 جمعية -معظمها محسوبة على حركة حماس- سارية المفعول. وما زالت القيود المشددة على تسجيل جمعيات محسوبة على حماس قائمة، سواء تذرعا باعتبارات أمنية، أو تحت دعاوى أن القانون لا يسمح بقيام مؤسسات أهلية على خلفية

⁵¹ المرجع السابق.

⁵² المرجع السابق.

⁵³ المرجع السابق.

⁵⁴ المركز يدين استمرار تقييد الحق في التجمع السلمي من قبل الحكومة الفلسطينية في غزة، منع تجمع سلمي للعمال في عيد العمال العالمي، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 2 مايو 2011.

http://www.pchrgaza.org/portal/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=8656:2011-05-02-11-06-15&catid=39:2009-11-24-06-31-29&Itemid=194

⁵⁵ تقرير حول الانتهاكات الفلسطينية للحق في تكوين الجمعيات في السلطة الفلسطينية، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، مرجع سبق ذكره.

سياسية أو دينية. وما زالت حكومة رام الله ترفض تنفيذ قرارات محكمة العدل العليا، المتصلة بإلغاء قرارات تعسفية من وزارة الداخلية بحق بعض الجمعيات.⁵⁶

حماس تحتكر الإعدام التعسفي:

ظلت حكومة حماس توظف قانون العقوبات الثوري لمنظمة التحرير الفلسطينية في إحالة مدنيين إلى المحكمة العسكرية الدائمة بغزة بتهم تصل عقوبتها إلى الإعدام، على الرغم من أن هذا القانون محاط بمطاعن دستورية بالنظر لعدم عرضه على السلطة التشريعية.

كما استمرت سلطة حماس في تنفيذ أحكام بالإعدام، رغم ما يشكله ذلك من خرق للقانون الأساسي الفلسطيني، الذي يرهن تنفيذ هذه العقوبة بالتصديق من قبل رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية.

وخلال عام 2011 أصدرت المحاكم العسكرية أحكاماً بالإعدام بحق 6 أشخاص، بعد إدانتهم بتهم الخيانة أو التخابر أو الإرهاب. كما جرى تنفيذ عقوبة الإعدام بحق أربعة أشخاص كانوا قد أدينوا في وقت سابق بتهم مماثلة.⁵⁷

⁵⁶ الشرطة تعيق اجتماع شبكة أمين الإعلامية وتفرض اجتماع مركز مساواة مركز الميزان يدعو لاحترام القانون محدداته، مركز الميزان لحقوق الإنسان، 5 ديسمبر 2011.

http://www.mezan.org/ar/details.php?id=13057&ddname=peacefulassembly&id_dept=9&id2=9&p=center

⁵⁷ للمزيد من التفاصيل حول أحكام الإعدام الصادرة، والنافذة خلال العام 2011، انظر: - التقرير الشهري حول الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان والحريات في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، مارس 2011.

<http://www.ichr.ps/pdfs/HRV%20MARCH%202011.pdf>

- التقرير الشهري حول الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان والحريات في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، مايو 2011.

<http://www.ichr.ps/pdfs/maymr2001.pdf>

-Monthly Report on Violations of Human Rights and Public Freedoms in the Palestinian-controlled Territory The Independent Commission for Human Rights، April 2011،

<http://www.ichr.ps/pdfs/ICHR%20monthly%20report%20-%20april%202011%20-%20eng.pdf>

- على الرغم من عدم مصادقة الرئيس الفلسطيني على الحكم، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 4 مايو 2011.

http://www.pchrgaza.org/portal/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=8664:2011-05-04-08-39-00&catid=39:2009-11-24-06-31-29&Itemid=194

- التقرير الشهري حول الانتهاكات الواقعة على حقوق الإنسان والحريات في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، الهيئة المستقلة لحقوق الإنسان، يوليو 2011.

<http://home.ichr.ps/ar/1/5/595/%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%AA%D9%85%D9%88%D8%B2-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%83%D8%A7%D8%AA-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%AA%D9%82%D8%B1%D9%8A%D8%B1-%D8%AA%D9%85%D9%88%D8%B2->

[%D8%AD%D9%88%D9%84-](#)

[%D8%A7%D9%86%D8%AA%D9%87%D8%A7%D9%83%D8%A7%D8%AA-](#)

[%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-](#)

[%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86.htm](#)

- على الرغم من عدم مصادقة الرئيس الفلسطيني على الحكم، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 4 مايو 2011.

http://www.pchrgaza.org/portal/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=8664:2011-05-04-08-39-00&catid=39:2009-11-24-06-31-29&Itemid=194

- المحكمة العسكرية في غزة تصدر ثلاثة أحكام إعدام جديدة، المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، 13 أكتوبر 2011.

http://www.pchrgaza.org/portal/ar/index.php?option=com_content&view=article&id=9059:2011-10-13-09-54-02&catid=39:2009-11-24-06-31-29&Itemid=194